

(الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم) أو في الدرجة الثامنة المهنية في ظل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أو في الدرجة التاسعة المهنية في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة أو في الفئة (٣١٠/١٤٤ جنية) بالمستوى الثالث في ظل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة في الفترة من ١٢ أغسطس سنة ١٩٥١ ، وحتى تاريخ نشر هذا القانون ، وفقا للأحكام التالية .

مادة ٢ - ترد أقدميات العاملين المشار إليهم في المادة السابقة في الدرجات المنصوص عليها فيها اعتبارا من اليوم التالي لصدور سبب سنوات متصلة عليهم بالخدمة اعتبارا من تعيينهم في وظيفة صبي أو إشراف أو مساعد صانع على ألا تسبق هذه الأقدمية ١٢ أغسطس سنة ١٩٥١

مادة ٣ - تدرج مراتب هؤلاء العاملين من تاريخ الأقدمية المقررة بالأجر المقرر قانونا ، والملاوات النورية والإضافية ، وقواعد النقل إلى الدرجات الأعلى ، طبقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩٤ لسنة ١٩٦٤ بتقل العاملين المدنيين بالدولة إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم . وتثبت إطاعة غلاء المعيشة بالنسبة لمن أمضى من هؤلاء العاملين مدة السبع السنوات المشار إليها في وظيفة صبي أو إشراف أو مساعد صانع قبل ١٩٦٤/٧/١ على أول صبويوط وظيفته الصانع الدقيق (الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم) ، وعلى أساس الحالة الاجتماعية في شهر مايو سنة ١٩٦٤

مادة ٤ - تسرى على العاملين المشار إليهم قواعد الترقية الخاصة بالرسوب الوظيفي المنفذة بقرارات وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية قبل نشر هذا القانون وأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ في شأن ترقية قدامى العاملين المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ اعتبارا من تاريخ العمل بها .

مادة ٥ - لا يجوز الاستناد إلى الأقدميات المترتبة على تنفيذ أحكام هذا القانون للظن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل به .

مادة ٦ - لا تصرف فروق مالية نتيجة لهذه الترقية عن المسددة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يعم هذا القانون بماتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يولييه سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

## قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٤

في شأن تشغيل ورش مؤسسات وإدارة الشؤون الاجتماعية في مشروعات إنتاجية

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بحسن سير برامج التدريب والتأهيل والرعاية ، يجوز لمؤسسات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية عن طريق الورش المعقدة بها القيام بمشروعات إنتاجية تتصل بتخصصها وذلك لتحقيق أغراض الرعاية الاجتماعية ورفع المستوى التدريبي والمهني لأبناء تلك المؤسسات .

مادة ٢ - تمول المشروعات المشار إليها في المادة السابقة بإعانة تمنحها الدولة تدرج بموازنة وزارة الشؤون الاجتماعية وتعتبر هذه الإعانة رأس مال دائم لهذه المشروعات .  
ويحدد رأس مال كل مشروع بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٣ - يصدر وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير المالية القرارات اللازمة لتنظيم إدارة هذه المشروعات وكيفية محاسبتها ، وذلك على أساس القواعد والتنظيم الاقتصادية ودون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يعم هذا القانون بماتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما  
صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يولييه سنة ١٩٧٤)  
أنور السادات

## قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٤

بتسوية حالات بعض العاملين بالهيئة العامة للسكك الحديدية

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسوى حالات الصبية والإشراف ومساعدى الصانع بالهيئة العامة للسكك الحديدية الذين عينوا في وظيفة الصانع الدقيق